النهار
الأربعاء ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠ - السنة ٧٧ - العدد ٢٣٩٢٨

طربيه كرّمه باسم المصارف وحمّله رسائل ووعوداً

القصار :المواطن يريد منا عملاً لا تصاريح رنانة

اذا كانت المناسبة لتكريم عميد القطاع الاقتصادي وزيرا لم يتخل عن موقعه الاساس ليبقى "رئيسا"، يتحوّل الكلام وخلافا للعادة في حفلات مناسبة، من تعابير الحفاوة والاطراء الى تحميل الرسائل والتزام وعود قطعت في ازمنة سابقة. الشهود على تكريم عدنان القصار وزيرا لن ينسى الموقع الذي منه انطلق، كانوا امس في صحبة جمعية المصارف، صاحبة الدعوة. حضر وزراء زملاء، بعضهم ممَن خرج من الصف الاقتصادي عينه: فادي عبود، شربل نحاس وريا الحسن .وبعضهم الآخر، جاء من الصف السياسي واليه مع حقائب اقتصادية: بطرس حرب ومحمد الصفدي. الى وزراء سابقين عادوا للانخراط في القطاع، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس ومصرفيين ورجال مال واعمال.
في حفل الاستقبال، وقف المحتفى به الى جانب المحتفي رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، ونائبه سعد الازهري وعمداء القطاع: فرنسوا باسيل والوزير السابق ريمون عوده .
من ميزاته الشخصية وبينها الرصانة والحكمة والاعتدال وحس المسؤولية، اراد طربيه تقديم القصار على انه" خير ممثل للاسرة الاقتصادية، وخير حريص على مصالح لبنان العليا وعلى مصالح شركاء الانتاج"، معتبرا ان هذه الصفات مكنته من المساهمة في تجنيب البلاد العديد من المآزق والازمات. ومع تجديد الثقة بالقصار كوزير مشارك في القرار السياسي والاقتصادي، حمّله طربيه مسؤولية العمل مع زملائه "يدا واحدة لاستغلال الفرصة السانحة التي قد لا تتكرر، والتي توفرها المؤشرات الاقتصادية والسياسية الايجابية، لتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد والسياسة معاً ."
في السياسة، أمل تعزيز الحوار وتعميم المصالحات "تحصيناً للإستقرار الداخلي ودعماً لقيام الدولة القوية والعادلة". أما في الإقتصاد، فاكد طربيه الحاجة "الى سياسات تنمية مستدامة"، مشيرا الى اهمية تحفيز النمو وان كان صعبا، "فهو يتطلب إصلاحات في العمق الإقتصادي والمالي والمؤسساتي، نأمل في تحقيقها في الامد المنظور."
وفي رد القصار، تقدير لدعم الزملاء. "تكريمكم لي اليوم، هو تكريم لكل منكم".

لم يدخل الحكومة ليمثل قطاعا او جزءا من التحرك الاقتصادي بل ليعكس مصالح الناس الحقيقية. وهي بالنسبة اليه" تتصل مباشرة بالقطاع الخاص، مصدر المبادرات الفردية والقطاع المصرفي عموده الفقري الذي ساهم ولا يزال في تأمين استقرار مالي واقتصادي ومعيشي، مكّن لبنان – على سبيل المثال – من تجاوز الازمة المالية العالمية، بحيث تحول ملجأ أساسياً للرساميل والاستثمارات الباحثة عن ملاذات مالية آمنة."

ومع ان القصار هو وزير دولة، فقد رسم خريطة طريق للعمل الحكومي ولوزراء الخدمات. "ان المواطن يريدنا ان نعمل، وينتظر منا افعالا لا اقوالا ولا وعودا تذهب مع الرياح"، مشيرا الى ان نية الحكومة "ان نذهب في اتجاه مقاربة شؤون الناس في أدنى التفاصيل، كي نطلق دورة جديدة لتحسين حياتهم على نحو ملموس". ووعد باستغلال فرصة وجوده في الحكومة ليساهم في انهاء حال اللااستقرار والبحث عما يوحد اللبنانيين ورسم خط فاصل بين الخلافات حول القضايا السياسية والاجماع على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. "فالمواطن لا يأكل من التصاريح الرنانة، ولا تشبعه الشعارات الفضفاضة ولا يتغذى من المزايدات الاعلامية ."